

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدى سفارة جمهورية إستونيا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتشرف، بالإشارة إلى مذكرة الأمانة ICC-ASP/12/S/009 المؤرخة 13 شباط/فبراير 2013، بإبلاغها بأن حكومة إستونيا قررت ترشيح السيد جوهاني ليميك لإعادة انتخابه عضواً في لجنة الميزانية والمالية خلال الانتخابات التي ستجرى أثناء الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في الفترة من 20 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

والسيد ليميك عضو في لجنة الميزانية والمالية منذ أيلول/سبتمبر 2006 ولديه خلفية قوية في إدارة المالية العامة وإعداد الميزانية العامة والحوكمة العامة ومراجعة الحسابات. ويعمل السيد ليميك حالياً مستشاراً للحوكمة في وحدة الإستراتيجية التابعة لديوان الحكومة الكرواتية. وقد شغل منصب مدير مراجعة الحسابات في مكتب مراجعة حسابات الدولة في إستونيا، وشغل نائباً لمدير إدارة ميزانية الدولة في وزارة المالية، ومديراً لمكتب الإدارة العامة في ديوان الدولة. وخدم أيضاً في مكتب لجنة الحوكمة العامة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويرى السيد ليميك أن المهمة الرئيسية للجنة الميزانية والمالية في السنوات القادمة هي في إعادة صياغة نفسها وطرائق عملها في سياق الانضباط المالي الجاري من جهة، وتزايد حجم عمل المحكمة من جهة أخرى. لقد قامت اللجنة بخطوات أولى لإقامة علاقة قوية مع "فريق عمل لاهاي" من أجل فهم أفضل لتطلعات للدول الأعضاء وحقائقها المالية، ولكن أيضاً حتى تتمكن الدول الأطراف من الاستخدام الكامل لخبرة لجنة المالية والميزانية في المجال الفني والسياسة العامة، وسيكون من الضروري تقديم المشورة إلى المحكمة بشأن وضع الاستراتيجيات الفنية التي تظهر في نهاية المطاف في الإيداع السنوي للميزانية، وذلك من أجل سد الفجوة المستمرة بين حاجاتها التمويلية والواقع المالي. وتخضع الأنظمة والوسائل القائمة من قبيل ممارسات إدارة الموارد البشرية وصندوق الطوارئ وصندوق رأس المال المتداول إلخ، لمراقبة دقيقة وتعديل ممكن في الوقت المناسب لتواصل خدمة الغرض الذي أنشئت من أجله بصورة فعالة.

[...]